

الديبية حريص على نيل حكومته الثقة من البرلمان

● تونس - هدد رئيس الحكومة الليبية الجديدة عبد الحميد الديبية، باللجوء إلى ملتقى الحوار السياسي من أجل نيل حكومته الثقة وذلك بموازة استمرار الانقسامات التي تخيم على مجلس النواب (البرلمان).

ويأتي تلويح الديبية في وقت يرى فيه مراقبون أن الرجل حريص على تركيبة حكومته من قبل البرلمان من أجل أن تكون الخطوة دستورية لضمان حصولها على الدعم الدولي، غير أن انقسام البرلمان بات يندثر بتعثر عقد جلسة عامة للتصويت على حكومته وهو ما يضع دور البرلمان على المحك.

ويرى هؤلاء المراقبون أن موقف الديبية الذي عبر عنه مساء الثلاثاء في تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي تويتر يأتي في سياق ضغوطه على النواب من أجل إنهاء انقساماتهم التي تحول دون عقد جلسة مكتملة التصاب في أي من المدن.

ويعد عقده جلسة تشاورية مع عدد من نواب البرلمان في العاصمة طرابلس، قال الديبية في تغريدة له "لدينا خياران في عملية اختيار شكل الحكومة، وعدم توافق النواب قد يدفعنا إلى اعتماد الخيار الثاني"، دون أن يأتي على المزيد من التفاصيل.

ويبدو أن الديبية أراد أيضا البعث برسائل للنواب الذين يحاولون الضغط عليه من أجل ضم مرشحين تابعين لهم إلى حكومته مقابل تركيتها، فمادها أن حكومته قادرة على الحصول على الثقة حتى من ملتقى الحوار السياسي.

وجاءت تغريدة الديبية بالموازة مع مواصلة المشاورات من أجل استكمال تشكيل فريقه الحكومي والإعلان عنه مع اقتراب انتهاء الإطار الزمني الذي حدده اتفاق ملتقى الحوار السياسي في الـ 26 من الشهر الجاري، وذلك في وقت تصاعدت فيه التحذيرات من إعادة تدوير نفس الوجوه السياسية في الحكومة الجديدة.

ومن المفترض أن يتم بذلك تقديم برنامج عمل الحكومة إلى البرلمان للمصادقة عليها في جلسة عامة خلال الـ 21 يوما، أي بحلول 19 مارس، قبل البدء رسميا في ممارسة مهامها، غير أن حالة الانقسام التي يعرفها المجلس النيابي قد تؤدي إلى تركيبة الحكومة من ملتقى الحوار السياسي.



عبدالله بليح

سرت جاهزة أمنيا لإقامة جلسة البرلمان لمنح الثقة للحكومة

وقال المتحدث الرسمي باسم البرلمان عبدالله بليح، الثلاثاء إن "اللجنة 5+5 العسكرية أكدت جاهزية مدينة سرت أمنيا لإقامة جلسة مجلس النواب لمنح الثقة للحكومة الوحدة الوطنية مع استعداد اللجنة التام للتعاون والتنسيق بالخصوص".

ويرى متابعون أن البرلمان الليبي بات مهتدا أكثر من أي وقت مضى بفقدان دوره وصلاحياته لصالح أجسام أخرى على غرار ملتقى الحوار السياسي المكون من 75 شخصية لاسيما إذا عجز عن إنهاء انقساماته وعقد جلسة عامة لتزكية الحكومة الجديدة برئاسة الديبية وذلك في وقت تتزايد فيه الضغوط المحلية وحتى الدولية على البرلمان.

وتشدد السفير الأمريكي لدى ليبيا ريتشارد نورلاند، الأربعاء على ضرورة عقد جلسة مجلس النواب للتصويت على منح الثقة للسلطة التنفيذية الجديدة في أسرع وقت ممكن.

وأضاف نورلاند في أعقاب محادثات مع عقيلة صالح أن "الولايات المتحدة تدرج أن تصويت مجلس النواب على منح الثقة خطوة مهمة نحو إجراء الانتخابات في ديسمبر من هذا العام".

الإفراج عن رئيس حزب «قلب تونس» بكفالة مالية

● تونس - قرر القضاء التونسي الأربعاء الإفراج بكفالة مالية ضخمة عن المرشح الرئاسي السابق ورئيس حزب "قلب تونس" نبيل القروي الذي تتعلّق بدمته تهم بالتهرب الضريبي وغسيل الأموال.

ووفق وسائل إعلام محلية، أعلن قاضي التحقيق بالطب القضائي المالي محسن الدالي إبقاء رئيس حزب "قلب تونس" القروي بحالة سراح مقابل توفير ضمان مالي قدره حوالي 10 ملايين دينار.

وأوضح الدالي في تصريح لوكالة تونس أفريقيًا للأنباء أن الإفراج عن القروي ومغادرته السجن لن يتم إلا بعد تأمين المبلغ المذكور في خزينة الدولة.

وتم إيقاف القروي في 25 ديسمبر الماضي بتهمة تبييض الأموال والتهرب الضريبي، وهي قضية رفعتها ضده منظمة "أنا ليقظ" الحقوقية منذ سنة 2017.

وتأتي خطوة الإفراج التي وصفها متابعون بـ"المتوقعة" بعد تصريحات لرئيس حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي الحليف المقرب من القروي، الذي أكد خلالها ثقته في براءة رئيس "قلب تونس".

وجدد الغنوشي الثلاثاء خلال حوار مع إحدى الإذاعات المحلية والخاصة قوله إن القروي سيخرج معرزا مكرما من السجن، مؤكدا "بالنسبة إلي هو ليس مدانا ومكانه الطبيعي ليس السجن".

وفي تعليق له على الجدل الذي أثير حول تصريحه السابق حول رئيس حزب "قلب تونس" قال الغنوشي "هل يريدون

الوطن كله"، في إشارة إلى رفض فصيلة للافكار والمطالب السياسية المرفوعة بقوة في الاحتجاجات السياسية.

وأضاف "الدشرة جزء من الوطن ويكفيها أن ترفع العلم الوطني، والجزائر تحتاج الجميع وتوسع الجميع من أحزاب و"دشرات" (جمع دشرة)، والغضب من تصريح ضد عقلية الدشرة والتعصب للدشرة والعنصرية مع الدشرة على حساب الوطن والشعب، هو غضب صادر من جهة معروفة وهو احتكار قبيح لمصطلح الدشرة لأنه مصطلح من حق كل دشرة في وطننا الذي هو قارة لا يمكن أن تتطور بعقلية الدشرة سواء الدشرة في الشمال أو الجنوب أو الشرق أو الغرب".

ويبدو أن خطاب الفصيل الإخواني، الذي مثله بن قريبة الانتخابات الرئاسية لعام 2019 وأظهر تقربا من السلطة وهو أحد أطراف الحوار والمشاورات السياسية التي أجراها الرئيس تبون خلال الأيام الأخيرة، بصدد تقديم مقاربة لعزل الحراك الشعبي عن أحد أبرز أوعيته الناشطة في منطقة القبائل، لكن استعماله لمفردات حساسة أشار موجة غضب واستياء شعبي وسياسيا.

إخوان الجزائر يفجرون سجالا سياسيا محظورا ضد القبائل

حركة البناء الوطني تتهم منطقة القبائل بالاستحواذ على الحراك الشعبي



لا لانتهاكات السلطة والإخوان

ويطلق عادة المصطلح المذكور في حملات الدعاية السياسية التي استهدفت منطقة القبائل خلال فترة الحراك الشعبي، كأحد تجليات الاستقطاب بين معارضة الشارع الذي تدعمه المنطقة المذكورة، وبين السلطة والقوى الموالية لها، حيث ظهرت العديد من المصطلحات المستقزة على غرار "الدشرة" و"الفرشيطة" و"الشردمة"، تعبيرا عن إهانة منطقة بكاملها واتهامها بـ"الخيانة والعمالة".

وأمام سعي السلطة الجديدة بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون إلى تجريم خطاب الكراهية والعنصرية وإصدار قانون يعاقب على ذلك، عرف هذا الخطاب فتورا خلال الأشهر الأخيرة، غير أن الفصيل الإخواني أعاد إثارته من جديد بالتزامن مع العودة القوية للاحتجاجات السياسية بداية من الاثنين الماضي.

وحاول الدان عزل الحراك الشعبي عن وعائه الفاعل (منطقة القبائل) بالقول "الحراك ثورة شعب لا يجوز تحويله إلى حراك دشرة، ونحن كلنا أبناء الدشرة وأولاد جماعة الدشرة ونعتز باصالتنا التي نبتت في الدشرة، ولكن لا يحق لأي كان أن يفرض دشرته أو عقليتها على

وأشار إلى أن "الحراك المليونى الاصيل المبارك ضد من يريد أن يمسخ برمزيته المؤسسة العسكرية ووجدتها وانسجامها.. المؤسسة العسكرية هي العمود الفقري للأمة الجزائرية لأنه تقع عليها مهمة الدفاع عن سيادة الوطن والحفاظ على الاستقلال والدفاع عن المصالح الحيوية للأمة ومكتسبات الأمن والاستقرار، وأن الذي يمسخ المؤسسة العسكرية من خلال شعارات دنيئة هو في الحقيقة يمسخ بالمواطنين وكل الأمة الجزائرية".

والمصطلح المذكور في حملات الدعاية السياسية التي استهدفت منطقة القبائل خلال فترة الحراك الشعبي، كأحد تجليات الاستقطاب بين معارضة الشارع الذي تدعمه المنطقة المذكورة، وبين السلطة والقوى الموالية لها، حيث ظهرت العديد من المصطلحات المستقزة على غرار "الدشرة" و"الفرشيطة" و"الشردمة"، تعبيرا عن إهانة منطقة بكاملها واتهامها بـ"الخيانة والعمالة".

وأمام سعي السلطة الجديدة بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون إلى تجريم خطاب الكراهية والعنصرية وإصدار قانون يعاقب على ذلك، عرف هذا الخطاب فتورا خلال الأشهر الأخيرة، غير أن الفصيل الإخواني أعاد إثارته من جديد بالتزامن مع العودة القوية للاحتجاجات السياسية بداية من الاثنين الماضي.

وحاول الدان عزل الحراك الشعبي عن وعائه الفاعل (منطقة القبائل) بالقول "الحراك ثورة شعب لا يجوز تحويله إلى حراك دشرة، ونحن كلنا أبناء الدشرة وأولاد جماعة الدشرة ونعتز باصالتنا التي نبتت في الدشرة، ولكن لا يحق لأي كان أن يفرض دشرته أو عقليتها على

أثارت تصريحات لرئيس حركة البناء الوطني الإخواني عبدالقادر بن قريبة يتهم فيها منطقة القبائل الجزائرية بالاستحواذ على الحراك الشعبي وتحويل محتواه السياسي إلى أيديولوجية معادية للقيم الوطنية موجة غضب واستياء. ويرى منتقدون لبن قريبة أن هذه التصريحات تنم عن "عنصرية" تحاول السلطات تطويقها بالمزيد من التشريعات.

صابر بليدي

● الجزائر - فجر فيصل إخواني جزائري مقرب من السلطة، سجلا حادا في البلاد بعدما وجه انتقادات إلى الحراك الشعبي بخلفية عرقية وجهوية، الأمر الذي نكأ مجددا شرخا اجتماعيا وسياسيا لم يندمل بعد، رغم صدور تشريعات تجرم الكراهية والعنصرية، مما سيؤدي من حدة الاحتقان القائم بين الإسلاميين المتحالفين مع السلطة والتيار العلماني الداعم للاحتجاجات السياسية.

واضطرت حركة البناء الوطني الإخوانية إلى تلطيف خطابها الذي استهدف منطقة القبائل في التصريح الذي أدلى به رئيسها عبدالقادر بن قريبة، الذي اتهم المنطقة بـ"الاستحواذ على الحراك الشعبي وتحويل محتواه السياسي إلى أيديولوجية معادية للقيم الوطنية الخائبة".



عبدالقادر بن قريبة

القبائل حولت محتوى الحراك إلى أيديولوجية معادية للقيم الوطنية

وفي منشور ظهر في الصفحة الرسمية لناشط رئيس الحركة أحمد السدان ذكر فيه أن مصطلح "الدشرة" (القريية) عُرف خلال العهد التركي وليس لأحد ادعائه أصالة، وهو يعبر عن كل قريية ودشرة في كل ربوع كل وطن، فلماذا تريد بعض الجهات احتكاره؟".

وأضاف "إن عقلية الدشرة مقبولة في الدشرة، ولكن ليست مقبولة في القضايا الوطنية وإدارة الدولة وتعيين المسؤولين، والجزائر قارة لا يمكن أن تسير بعقلية الدشرة".

السلطات المغربية تفعل إجراءات عاجلة لنزع فتيل الاحتقان الاجتماعي بالفنيدق

● الرباط - شرعت السلطات المغربية في تنفيذ جملة من الإجراءات كانت قد أقرتها في وقت سابق لفائدة المتضررين من إغلاق معبر باب سبتة بالفنيدق شمال البلاد في خطوة تستهدف منع المزيد من الاحتقان في المدينة واستغلال المتضررين سياسيا.

وبدأت السلطات الإقليمية والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إبرام عقود عمل لفائدة مجموعة من الأشخاص بينهم نساء متضررات من الأزمة الاقتصادية.

والتحق ما يقارب 700 شخص جُلهم نساء متضررات من الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا وإغلاق معبر باب سبتة بعملهم بمصانع في مدينة طنجة وأخرى تابعة للمنطقة الحرة تطوان يبارك بعد إبرام عقود عمل لفائدتهم، وذلك في إطار تنفيذ البرنامج المندمج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لإقليم تطوان ومنطقة المضيق - الفنيدق.

وقال النائب البرلماني نبيل الأندلوسي في تصريح لـ"العرب" إن "الدولة هي المعنية بإيجاد الحلول المناسبة والمستعجلة لقرار توقيف التهرب المعيشي من معبر باب سبتة، والتعامل مع إشكالية البطالة".

خرج سكان مدينة الفنيدق الجمعة الماضي للأسبوع الثالث على التوالي للاحتجاج على ترمي الأوضاع الاقتصادية جراء إغلاق المعبر الحدودي لمدينة سبتة المحتلة، حيث يعتمد عدد كبير من سكان المدينة على أنشطة "التهريب المعيشي" عبر نقل السلع من سبتة وبيعها داخل المغرب، حيث تشكل هذه التجارة مصدر رزق لغالبية السكان منذ عقود.

وحاولت جهات سياسية كجماعة العدل والإحسان شبه المحظورة استغلال

هذه الاحتجاجات حيث حاولت الأخيرة تقديم مقاربة لازمة من منطلق قانوني بتقديم كل من تورط في أعمال عنف إلى القضاء الذي تعامل مع المقبوض عليهم بمرور، حيث أصدرت المحكمة حكما بالحبس ستة أشهر مع وقف التنفيذ في حق معتقلي الاحتجاجات.

وأدانت جماعة العدل والإحسان "قمع احتجاجات سكان الفنيدق" مطالبة بـ"الإفراج الفوري عن كل المعتقلين"، كما دعت الجماعة كل القوى الحية بالمدينة إلى "توحيد الصفوف من أجل إنقاذ

المدينة من الترمي الاقتصادي الذي تعيشه" ما أثار انتقادات واتهامات للجماعة باستغلال الاحتجاجات. واتهمت جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان جماعة العدل والإحسان بالظلوع في الاحتجاجات التي شهدتها مدينة الفنيدق يوم الخامس من فبراير الجاري، مشيرة إلى أن "الجماعة هي التي دعت إلى الاحتجاج بشكل غير سلمي بعدما سلكت مسلكا غير قانوني وغير حقوقي".

وأصبحت الآن 900 امرأة من المتضررات بشكل مباشر من إغلاق معبر باب سبتة يعملن يدخل قار خلال الأسبوعين الأخيرين، منهن 200 امرأة ضمن برنامج الإنعاش الوطني، و700 يستفدن من عقود عمل بمصانع بلنجة وتطوان.

واعتبر الأستاذ الجامعي عمر الشراوقي أن "ولاية طنجة تبذل مجهودات محترمة مع المتضررين من إغلاق معبر سبتة رغم أنها غير كافية لكن تستحق التشجيع لتتوسع خيراتها"، مشيرا إلى أن "توفير 700 عقد عمل مخصصة للنساء العاملات في التهرب المعيشي مع تكبيهن من راتب شهر كمقدم بمجرد توقيع العقد هي نقطة إيجابية لا يمكن سوى تثمينها".



انفراج الأزمة